مرزوق الغانم مترئساً جلسة المجلس أمس

جانب من جلسة المجلس

صوت على تأجيل البت بالأمر .. وفوض الرئيس باختيار من يراه مناسباً من الأعضاء للتفاوض مع المستقيلين الخمسة

المجلس يمنح الوسطاء فرصة أخيرة إلى الغد لثني النواب عن استقالاتهم

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس على تفويض رئيسه مرزوق الغانم ومن يفوضه من الأعضاء القيام بالاتصالات اللازمة في محاولة ثني النواب الخمسة المستقيلين من المجلس عن استقالتهم على ان يعرض الغانم نتائجها في الجلسة الخاصة بعد غد الخميس لبيت المجلس بتلك الاستقالات.

ووفقا لذلك فقد تأجل البت بطلبات الاستقالة من عضوية مجلس الأمة المدرجة على جدول أعمال اليوم والمقدمة من الأعضاء رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري والدكتور حسين المطيري الى الجلسة الخاصة المقرر عقدها بعد غد الخميس ليضم المجلس إليها طلبي الاستقالة المقدمين من العضوين علي الراشد وصفاء الهاشم وذلك بعد استكمالهم مدة 10 أيام المقررة بحسب المادة 17 من اللائحة الداخلية للمجلس.

وتنص المادة 17 من اللائحة الداخلية للمجلس على ان «مجلس الأمة هو المختص بقبول الاستقالة من عضويته وتقدم الاستقالة كتابة إلى رئيس المجلس ويجب أن تعرض على المجلس في أول جلسة تلي اليوم العاشر من تقديمها وللعضو أن يعدل عن استقالته قبل صدور قرار المجلس بقبولها».

ودعا عدد من الأعضاء خلال مناقشة المجلس لبند الاستقالات الى اعطاء النواب المستقيلين الفرصة لثنيهم عن الاستقالة وعدم الاستعجال في البت بها في حين دعا اخرون الى تأجيل البت بها حتى نهاية دور الانعقاد الحالي.

وأعرب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن امله في نجاح محاولة ثني النواب الخمسة المستقيلين عن قرار استقالاتهم قبيل جلسة الخميس المقبل المقرر ان يبت فيها المجلس بطلبات الاستقالات.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب جلسة المجلس العادية اليوم ان المجلس سيبت في تلك الاستقالات في جلسته الخاصة الخميس المقبل مشيرا الى قرار المجلس بتفويض رئيسه او من يفوضه لمحاولة ثني النواب عن استقالاتهم.

واضاف انه استطاع الاتصال بأربعة نواب منهم في هذا الشأن وسيعاود الكرة من خلاله مباشرة او عن طريق احد الاعضاء لاقناعهم وذلك قبيل جلسة المجلس يوم الخميس المقبل التي سيبت فيها بقرار استقالاتهم وذلك «حتى لا ندخل في تعقيدات لائحية تتعلق بالمادة «25» من اللائحة الداخلية». وتنص المادة «25» على انه « اذا تغيب العضو دون عذر مقبول أو انصرف نهائيا من الجلسة دون اذن من رئيسها ينشر أمر غيابه أو انصرافه في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين على نفقته وإذا تكرر غيابه في دور الانعقاد الواحد دون عذر مقبول خمس جلسات متوالية أو عشر جلسات غير متوالية ينشر أمر غيابه بذات الطريقة السابقة وتقطع مخصصاته عن المدة التي يغيبها العضو دون عذر مقبول وينذر الرئيس العضو بهذه الأحكام قبل الجلسة التي يترتب على الغياب فيها تطبيق الأحكام السابقة وإذا تكرر الغياب بدون عذر بعد ذلك عرض أمره على المجلس ويجوز للمجلس باغلبية الأعضاء الذين يتالف منهم اعتباره مستقيلا».

كما تنص المادة على انه «اذا تغيب العضو عن حضور اجتماع اي لجنة من لجان المجلس سواء كان تغيبه باعتذار سابق أو بدونه ينشر أمر غيابه في الجريدة الرسمية وذلك عقب الموعد المحدد للاجتماع وإذا تكرر غيابه عن اجتماعات اللجنة بغير عذر ثلاث مرات متوالية أو خمس مرات غير متوالية في ذات دور الانعقاد ينشر أمر غيابه على نفقته في جريدتين يوميتين وتقطع من مخصصات العضوية عن المدة التي تغيبها كما يجوز للجنة باغلبية الأعضاء الذين تتالف منهم اعتباره مستقيلا من عضويتها ويحاط المجلس علما بذلك في أول جلسة تالية لاختيار عضو آخر».

وذكر الغانم ان المجلس ناقش قانون هيئة حماية البيئة الذي عملت الكثير من المجالس على محاولة انجازه مبينا ان القانون بات جاهزا لاقراره في الجلسة المقبلة بمداولته الثانية في بعد اعادته الى لجنة المرافق العامة التي ستحيله بدورها الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لمراجعته من ناحية الصياغة والتأكد من سلامته الفنية والقانونية.

واشار الى موافقة المجلس على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في معايير التعيين في الوظائف الاشرافية والقيادية في هيئة اسواق المال مؤلفة من النواب الدكتور عبدالله الطريجي والدكتور عودة الرويعي وفيصل الشايع.

وقال ان المجلس وافق على قانون اقامة الاجانب في مداولته الثانية على ان يستكمل الجلسة غدا جدول الاعمال بداية بالاستثمارات الخارجية للدولة في جلسة سرية ويتبعها تخصيص ساعة لمناقشة سياسة الحكومة تجاه بعض المواقع الاثرية مثل سوق السلاح اضافة الى مناقشة مشروع قانون انشاء هيئة النقل.

واشار وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح الى تحفظ الحكومة على ما ورد في كتب الاستقالة المقدمة من النواب معربا عن امل الحكومة بنجاح جهود المجلس في ثني النواب عن استقالتهم وعدم استعجال المجلس في البت بها.

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة امس بعد اقرار قانون اقامة الاجانب تمهيدا لاستئنافها صباح اليوم.

وشكل المجلس لجنة تضم النواب الطريجي والرويعي والشايع للتحقيق في بعض مخالفات هيئة اسواق المال.

ومن جانبه قال وزير النفط علي العمير: لا مانع لدى الحكومة ان تكون فترة التعيين في مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة لا تتجاوز دورتين.

كما وافق مجلس الامة على تخصيص ساعتين في جلسته التكميلية اليوم لاستعراض الهيئة العامة للاستثمار نتائج الاحتياطيات المالية للدولة «الاستثمارات الخارجية» على المجلس وذلك بناء على الرسالة الواردة من وزير المالية انس الصالح.

وجاء في الرسالة المقدمة من الوزير الصالح إلى رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ان الهيئة العامة للاستثمار - وهي الجهاز الحكومي المناط به ادارة الاحتياطات المالية للدولة - ترغب في تقديم عرض متكامل عن الاحتياطات «الاستثمارات الخارجية» على اعضاء مجلس الامة.

واضافت الرسالة ان الهيئة العامة للاستثمار ستتناول من خلال هذا العرض بالشرح والتحليل القرار الاستثماري والاستراتيجية المتبعة والاجراءات المعتمدة والاداء وعوائد الاستثمارات الخارجية.

كما وافق المجلس على تخصيص ساعتين من جلسة اليوم لمناقشة الطلب المقدم من عدد من النواب لاستيضاح الاجراءات الحكومية بشأن ما تردد عن ازالة بعض الاماكن التراثية في البلاد ومنها سوق السلاح في المباركية وحديقة البلدية.

ووافق المجلس على طلبي النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو نبيل الفضل في قضية «حصر نيابة القروانية» ورفع الحصانة النيابية عن العضو صفاء الهاشم في قضية جنح مرئي ومسموع باغلبية اعضائه الحاضرين.

ورفض مجلس الامة طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو حمدان العازمي في قضية «جنح جابر العلي» كما رفض المجلس طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضو سعدون العتيبي في قضية جنح صحافة.

ورفض المجلس باغلبية اعضائه الحاضرين ايضا طلبي النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن العضوين فيصل الدويسان ونبيل الفضل في قضيتي جنح صحافة.

وعقد مجلس الأمة جلسة امس بجدول أعمال يتضمن النظر بالعديد من المستجدات والأحداث أبرزها استقالات النواب عبدالكريم الكندري ورياض العدساني وحسين القويعان وصفاء الهاشم وعلي الراشد الذين أعلنوا هذا الموقف على خلفية أحداث جلسة استجواب رئيس الوزراء والتي عرفت «الشغب».

يذكر ان النائبين علي الراشد وصفاء الهاشم قدما رسميا كتاب استقالتهما من عضوية مجلس الأمة على خلفية جلسة شغب استجواب رئيس الوزراء الأخيرة وتدهور لمسيرة العمل البرلماني وانحراف المجلس عن دوره كما جاء في بيان أصدراه.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 9:30 صباحا بعدما رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

عبدالله الطريجي: غيابنا في الجلسة الماضية كنا خارج الكويت، وكان هناك استجواب وعن مواقفنا معروفة وسنصوت لصالح الكويت وكان معي في الوفد البرلماني فيصل الشايع وعودة الرويعي.

عبدالحميد دشتي: نحن قدمنا طلبنا باحالة احد النواب السابقين الى النيابة اثر مقابلة تلفزيونية، الوزير العمير قال ان الحكومة تحركت وهي عازمة على التصدي لكل من يسيء للسلطات وشكوى الحكومة للاسف جاءت فيما يخص قانون المرئي والمسموع بشأن كسر الحظر المفروض من النيابة على الشريط، امام اضعاف هيبة الدولة والوحدة الوطنية لم يات بالشكوى لذلك نطالب الحكومة بتحريك الدعوى الجزائية لمضمون ما جاء في الطلب الذي قدمناه.

عادل الخرافي: بصادف اليوم وفاة الشيخ الامير الوالد سعد العبدالله

الوزير علي العمير: ما كنا نتمنى ما اثاره النائب دشتي، ونحن احلنا ما يخص المرئي والمسموع ولا نحيل ما ليس حقنا حتى لا تظهر عدم جدية الحكومة والامر منظور امام النيابة العامة.

روضان الروضان: اتحفظ على كلام دشتي، لا نزج المجلس في لقاءات تلفزيونية.

وبعد المصادقة على المضابط تلا الامين العام مرسوم قبول استقالة وزير العدل والاوقاف نايف العجمي.

ومرسوم تعيين محمد الخالد وزيرا للاوقاف بالوكالة ومحمد العبدالله وزير للعدل بالوكالة.

وانتقل المجلس الى كشف الاوراق والرسائل الواردة.

ورسالة من وزير المالية لتخصيص ساعتين لمناقشة الاستثمارات الخارجية.

الرئيس: طلب الحكومة تخصص ساعتين ولم نناقش الى الآن مضمون الرسالة.

عبدالحميد دشتي: نحن موافقون على المبدأ الان الاستثمارات الخارجية موضوع مهم بعد النفط.

ولا اريد الخوض الا بعد معرفة رأي الحكومة هل تريد جلسة سرية او علنية.

وزير المالية انس الصالح: للتوضيح الطلب قدم مبادرة من الحكومة لعرض احتياطات الدولة بمعزل عن الحالة المالية، وهي للمرة الاولى تحدث، وتعتبر سابقة متى وافق المجلس على الطلب سنكمل اجراءاتنا.

الرئيس الغانم: الحالة المالية موضوع منصوص عليه في اللائحة تقصد الاحتياطات.

وزير المالية: نعم نريد اعطاءها حقها ثم نعرض الحالة المالية.

عادل الخرافي: اتساءل واتمنى وزير المالية يسمعني 10 سنوات ووضع الايرادات جيد والرقم نتمنى ان يكون مع عرض مفصل حتى نطمئن ان لدينا استقرارا ماليا، وكل ما حدث شيئا في

المعتذرون

1 - جابر المبارك
2 - صفاء الهاشم
3 - عبدالله التميمي
4 - علي الراشد
5 - منصور الخلفيري
6 - نبيل الفضل

الشيخ محمد الخالد متحدثا أثناء الجلسة

■ الغانم: استطعت الاتصال بأربعة نواب وسوف أعيد الكرة مباشرة أو عن طريق أحد الأعضاء

.. والصالح يدلي برأيه

■ لا نريد إساءة فهم الزملاء المستقيلين فالنائب الكندري طلب الإسراع في قبول استقالته لظروف عمله

■ العمير: الحكومة عازمة على التصدي لكل من يسيء للسلطات أو يتعدى عليها

■ الخالد: رجال الأمن العيون الساهرة على البلاد والمنظومة الأمنية سترى النور في القريب

■ قانون البيئة بات جاهزا لإقراره في الجلسة المقبلة بمداولته الثانية بعد إعادة صياغته في المرافق و«التشريعية»

■ لا مانع لدى الحكومة أن تكون فترة التعيين في مجلس إدارة الهيئة العامة للبيئة لا تتجاوز دورتين

نقاش حكومي نيابي

الرئاسة في ابتسامة مشتركة مع النواب